العقيدة العسكرية الإسرائيلية بين التحديات الإقليمية والقدرة على التكيف

د. فول مراد

Abstract:

Military doctrine represents one of the fundamental pillar upon which a state stands its military strategies.

The states can't succeed only if they are based on military doctrine that is able to be developed and adapted to all changes and challenges.

Israel is one of the states that took into consideration the factor of power based on military doctrine that consists of Jewish religion, Zionist ideology and modern technology. Israel could maintain through its doctrine, security and expand, at the expense, of its neighbors facing all the internal and external risks since its foundation in 1948.

Thanks to this military doctrine, Israel has been able to impose its-self as a regional power in the Middle East.

مقدمة:

تعد العقيدة العسكرية نتاجا لتفاعل مجموعة من العوامل العقائدية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التاريخية، الجغرافية التي تسود في دولة ما، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي للدولة أين يتكفل صانع القرار بوضع وتحديد مبادئها، كما أنها تبين نهج العمل لتحقيق الأمن انطلاقا من نظرة الدولة إلى طبيعة علاقاتها الخارجية. والواضح أن خبرات الحروب تلعب دورا مهما في دعم هذه العقيدة وتطويرها. فالعقيدة العسكرية وضمنها هيكلية الجيش ونوعية تسليحه ومصادر التهديد تخضع في كل مرحلة لعملية مراجعة يشارك فيها مختصون من المستويين السياسي والعسكري. وعلى ضوئها، توضع القواعد الأساسية للاستراتيجية العسكرية للدولة لأنها أي (العقيدة العسكرية) تتأثر بالأهداف العليا للدولة وتنبثق منها. وعليه، فإنها هي التي تحدد الأسس والمبادئ

التي تقوم عليها الاستراتيجية العسكرية، بمعنى أن الاستراتيجية هي وليدة العقيدة العسكرية.

إن إسرائيل من الدول التي أولت أهمية قصوى للعقيدة العسكرية، حيث احتل الأمن مرتبة متقدمة في أهدافها العليا. وقد عبرت تصريحات عديدة صادرة عن سياسيين ورجال أمن إسرائيليين، عن إدراك مشترك لمركزية متغير الأمن في الذهنية الإسرائيلية. فما هي محددات العقيدة الأمنية الإسرائيلية؟ وكيف تمكنت إسرائيل من مواجهة التحديات الأمنية التي واجهتها منذ قيامها سنة 1948؟

القواعد الممهدة للعقيدة العسكرية الإسرائيلية:

بدأت العقيدة الأمنية الإسرائيلية في التبلور قبل ظهور الدولة الإسرائيلية وبالضبط في المرحلة المتأخرة من التواجد العثماني بفلسطين، فقد اهتمت حركة الاستيطان بإنشاء قوات عسكرية بحجة القيام بأعمال الأمن والحراسة والدفاع، وذلك بإنشاء منظمة هاشومير (الحارس) سنة 1909، التي تولت عمليات حراسة المستعمرات الصهيونية المقامة في الجليل الأسفل من هجمات البدو والقوميين العرب مقابل أجر سنوي، ثم توسعت لتعمل في مناطق أخرى[1]. وكانت فكرة إنشاء هذه الميلشيا مستوحاة من جماعات الدفاع الذاتي المعمول بها آنذاك في روسيا، كما أنها ارتبطت بقرار الحركة الصهيونية بالبدء في ممارسة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين على نطاق واسع بعد سنتين فقط من إنشاء فرق عسكرية مسلحة بأسلحة خفيفة في سبتمبر 1907 تحت اسم بارجيورا *(Bargiora)على يد إسرائيل شوحات لحماية الطائفة اليهودية. وكان عملها دفاعيا لا غير. لكن سرعان ما حلت منظمة هاشومير سنة 1920 لتحل محلها منظمة الأرغون هاغاناه (منظمة الدفاع) التي أسست على يد فلاديمير زئيف جابوتنسكي وإلياهو غولمب (Eliyahou Golomb) بناء على قرار اللجنة العامة للهستدروت في 1921/06/25 لحماية المستوطنات اليهودية. وقد ظلت تحت سيطرت الهستدروت إلى أن انتقل الإشراف عليها إلى الوكالة اليهودية في أعقاب الثورة الفلسطينية سنة1929[2]. وكان إلياهو غولمب (Eliyahou Golomb) قد تقدم باقتراح لإنشاء منظمة عسكرية سرية باسم " فرقة الدفاع والعمل " والتي تحولت إلى الأرغون هاغاناه، مشكلة بالتعاون مع السلطات البريطانية قوة شرطة يهودية باسم (النوطريم) قوامها اثنان وعشرون ألف (22000) يهودي مسلح[3]، مستفيدين من الخبرة التي اكتسبها اليهود المنخرطون تحت لواء القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى. وقد سعى المؤسسون لهذه المنظمة إلى استيعاب كافة التنظيمات اليهودية المسلحة الأخرى، ويعتبر فريدريك أنسل(Encel Frédérc) الهاغاناه بمثابة النواة الأساسية للجيش الإسرائيلي لاحقا[4].

وأثناء الحرب العالمية الثانية وبالضبط في ماي 1941 وبموافقة السلطات البريطانية أنشئت داخل الهاغاناه قوات هجومية ضاربة من 400 مقاتل عرفت باسم البالماخ (سرايا الصاعقة) تحت قيادة إسحاق سداح (Itshak Sadah) ثم إيغال ألون سنة 1945[5]، حيث تكفل ضباط بريطانيون بتلقينهم تقنيات التخريب وأعمال الصاعقة (الكومندو). وقد لعبت هذه القوات دورا كبيرا في حرب 1948 ضد الجيوش العربية في الخليل الأعلى، سيناء، النقب والقدس. وإلى جانب الهاغاناه نشطت منظمات عسكرية أخرى لكن أقل أهمية داخل مؤسسات اليشوف (حركة الاستيطان اليهودي) أهمها أرغون تسفاي لئومي بأرتس يسرائيل (المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل) بقيادة مناحيم بيغن، والتي لعبت دورا محوريا في تهجير اليهود إلى أرض

فلسطين والتجسس على العرب، كما اتجهت إلى الصدام مع سلطات الانتداب البريطانية لإجبارها على التخلي عن الانتداب وإعلان قيام دولة إسرائيل[6]. بالإضافة إلى منظمة ليحومي حيروت تاسرائيل (المحاربون من أجل حرية إسرائيل) بقيادة أبراهام شتيرن وقد اشتهرت باسمه، والمعروف عنها أنها تبنت استراتيجية متشددة وأعلنت بوضوح عن هدفها في إقامة دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن[7]. وبموازاة ذلك، طور اليهود ملحقات للتنظيمات العسكرية سالفة الذكر، ومن أبرزها ورشات تصنيع الأسلحة، والذخيرة، والعتاد، وكذا ورشات الإصلاح والصيانة. لم تكد تنتهي سنوات الحرب العالمية الثانية حتى تمكن المستوطنون اليهود من وضع اللبنات الأولى لمجتمع صناعي عسكري متكامل، كما استطاعت قيادات هذه التنظيمات العسكرية من إنشاء فروع استخباراتية ومنظمات شبه عسكرية نشطت بين الشباب اليهودي لإذكاء الشعور القومي الديني لديهم ومنها بالخصوص الجدناع (كتائب الشباب) التي عملت في أوساط الشبيبة اليهودية لتربيتهم وتدريبهم وتنمية الروح العسكرية فيهم[8]. وقد شاركت هذه الكتائب في حرب 1948، وتحولت عام 1950 إلى منظمة رسمية تحت إشراف كل من وزارتي الدفاع والتعليم، وقامت بمساعدة اليهود القادمين على الاندماج في المجتمع الإسرائيلي وبث الروح العسكرية في أذهان الأجيال الجديدة[9]. بالإضافة إلى منظمة ناحال (الشبيبة الطلائعية المحاربة في إسرائيل) التي تأسست عام 1948، والتي يمكن لمنتسبيها فوق سن الثمانية عشرة الانخراط في الوحدات العاملة على جبهات القتال، ثم أصبح دورها يجمع بين الخدمة العسكرية والعمل الزراعي، وبعد قيام الدولة الإسرائيلية تحولت إلى تنظيم رسمي يتبع جيش الدفاع الإسرائيلي.

لقد مثلت هذه الأعمال التنظيمية داخل مستوطنات اليشوف الانطلاقة الفعلية لعسكرة المجتمع اليهودي قبل قيام الدولة، كما شكلت القواعد الأساسية التي بني عليها جيش الدفاع الإسرائيلي بعد إنشائه، حيث ورغم الصعوبة التي وجدها قادة إسرائيل في توحيد هذه التنظيمات المختلفة غداة الإعلان عن قيام الدولة، إلا أن المكانة التي كان يحتلها دافيد بن غوريون والمجهودات التي بذلها بين الزعماء اليهود وقادة التنظيمات اليهودية خاصة خلال المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (22) في بال (سويسرا) (1946/12)، مكنته من إقناع المؤتمرين بتبني طروحاته. خلص المؤتمرون إلى تبني قرارات كان لها تأثير على مستقبل إسرائيل وعلى دور المؤسسة العسكرية فيها، ومن أهمها إنشاء منصب وزاري جديد للدفاع يتولاه دافيد بن غوريون نفسه، إلى جانب رئاسته اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. الأمر الذي سمح له أن يوحد كافة التنظيمات العسكرية في جيش واحد أطلق عليه اسم تساحال (جيش الدفاع) وفق ما نص عليه القرار رقم 04 المنشئ لقوات الدفاع الصادر في 28 ماي 1948. وقام التنظيم الجديد باستلام الأسلحة والعتاد ومنشآت الإنتاج والإصلاح والصيانة التي كانت تمتلكها التنظيمات العسكرية السابقة. وقد تطلب الأمر ستة أشهر كاملة لاندماج هذه الأخيرة في الجيش الإسرائيلي ليحتل هذا الأخير مكانة محورية في الحياة السياسية الإسرائيلية وكذا في أوساط المجتمع الإسرائيلي.

محددات العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

دأب الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي على تقويم الوضع الجيوبولتيكي لدولة إسرائيل داخل بيئتها الإقليمية، معتبرا أنه يشكل خطرا على أمنها على أساس أنها تعيش داخل بيئة معادية رافضة حتى فكرة وجودها كدولة. وقد انعكس ذلك على العقيدة الأمنية

الإسرائيلية، وعلى كل الاستراتيجيات العسكرية التي تم تبنيها منذ قيام هذه الدولة سنة 1948، وهو ما عبر عنه الخبير الإسرائيلي مارك هيلر (Mark Hiller)، في طرحه حول المسلمات القاعدية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، التي تتمحور حسبه في النقاط التالية[10]:

أ–غياب الخيارات، مادامت إسرائيل يجب عليها مواجهة عداء الدول العربية مجتمعة.

ب–النقص العددي، كون إسرائيل تحارب عدوا بعدة وعتاد أكبر.

ت–ليس هناك نصر عسكري بالوسائل العسكرية فقط، فهذا الأخير ليس هدفا في حد ذاته وإنما يعتبر آخر خيار.

كما يشير الخبير في الشؤون الأمنية ديفيد رودمان في دراسته المعنونة بـ"نظرية الأمن القومي الإسرائيلي"، أن هناك ثمانية مفاهيم أساسية وجهت السلوك والتفكير الإسرائيلي على مدى عمر الدولة وهي[11]: الجغرافيا، القوة البشرية، الكم ضد الكيف، المناورة الهجومية، الردع، التهديدات التقليدية وغير التقليدية، الاعتماد على الذات، وأخيرا مساندة القوى العظمى.

هذه المسلمات والمفاهيم انعكست بشكل مباشر على الاستراتجية العسكرية التي تبناها قادة إسرائيل في أعقاب قيام الدولة اليهودية، وهي تقوم على الأسس التالية[12]:

أ–ضمان التفوق النوعي والكمي، الذي يشكل ركنا أساسيا في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وقد فرضه واقع الاختلال في المعطيات الاستراتيجية الأولية لصالح العرب، لذلك اتجهت إسرائيل إلى بناء قوة عسكرية ذات تفوق نوعي لتعويض النقص الكمي في المعطيات الاستراتيجية الأولية.

ب–التقرب غير المباشر، وهو يعني على المستوى العملياتي القيام بالمناورات والتحركات للوصول إلى مؤخرات القوى المعادية وضرب خطوط إمدادها وتهديد خطوط مواصلاتها ومؤخراتها، بحيث تضطر إلى إلقاء السلاح أو الانسحاب من ميدان المعركة.

ت–الحرب القصيرة والحاسمة، من خلال حسم الحرب خلال أقصر فترة زمنية ممكنة، وبأقل الخسائر البشرية.

ث–الاستخبارات وجمع المعلومات عن الدول العربية والأطراف الإقليمية التي يمكن أن تنضم إليها، لمعرفة نظمها التسلحية وقدراتها العسكرية.

ج–الردع بشقيه التقليدي والنووي، وهو ينطوي على توجيه رسالة مستمرة إلى الدول العربية والإسلامية (التي يمكن أن تنخرط في الصراع العربي–الإسرائيلي إلى جانب دولة أو كل العرب)، لتذكرها بأن الثمن الذي ستدفعه جراء شن الحرب على إسرائيل سيفوق بكثير المكتسبات التي تسعى إلى تحقيقها، أي أن الردع يقوم على دفع الدول المعادية للتفكير بالضربة الثانية التي ستكون ضربة قاصمة.

لذلك انصب اهتمام قادة إسرائيل على صياغة استراتيجية عسكرية ترتكز على مفهومي الهجوم والردع، أي نقل الحرب إلى فضاء الخصم واعتماد الهجوم الاستباقي لتعويض محدودية المجال الجغرافي وتطوير التقنيات النووية وأسلحة الدمار الشامل. وثمة إجماع لدى الخبراء الاستراتيجيين العسكريين الإسرائيليين على أن الوسيلة الفعالة لضمان أمن دولة إسرائيل هي الردع الاستراتيجي الذاتي، أي السلاح النووي الذي يكفل التعامل مع الخيار الأسوإ[13].

كان التأكيد في كل الاستراتيجيات العسكرية، التي اعتمدتها إسرائيل في كل مراحل صراعها مع جوارها

العربي المعادي، على تقوية سلاح الجو والقوات البرية المدرعة الميكانيكية، كخيار استراتيجي لتحقيق التفوق العسكري الشامل على الجيوش العربية. لذلك انصبت مجهوداتها على بناء قوة ضاربة قادرة تحت أي ظرف على نقل المعارك والقتال خارج حدودها، بالتركيز على سلاح الطيران جوا وسلاح المدرعات برا.

مكانة سلاح الجو في العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

احتل سلاح الجو مكانة متقدمة على المستوى الاستراتيجي الإسرائيلي، حيث لم يترك موقعها الجيو سياسي في أعقاب الحرب الأولى (1948)، خيارا آخر سوى السيطرة على الأجواء. فمن دون اكتساب هذه الورقة الاستراتيجية يمكن للطيران الحربي العربي أن يسبب لها خسائر فادحة، بالأخص في المناطق الآهلة بالسكان وكذا في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية، والصناعية، وحتى الفلاحية المتمركزة في الشريط الساحلي الضيق. بالإضافة إلى أن طبيعة الأرض المكشوفة، وفقدان التضاريس الوعرة من جبال ووديان وغابات وأحراش، فرض على دولة إسرائيل أن تحوز التفوق الجوي المطلق والشامل، فمن دونه لا يمكن التصدي لأي هجوم حتى بالنسبة إلى الهجومات البرية في ظل حصار وتفوق عددي للأعداء.

نتيجة لهذا الإدراك، لجأت القيادة العسكرية في الأسابيع الأولى بعد قيام حرب 1948 إلى اقتناء مقاتلات سوفيتية الصنع من تشيكوسلوفاكيا، استعملت بالخصوص في أعمال التدريب ومراقبة المجال الجوي الإسرائيلي.

وقد تبلورت الاستراتيجية الجوية بشكل واضح في عهد قائد سلاح الجو حاييم لاسكوف (Haim Laskov)، (1951-1953)[14]، ليتم تدعيمها عندما وضع دافيد بن غوريون (David Ben Gurion)[15] سنة 1953 برنامجا لمدة ثلاث (03) سنوات لتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية وتحويلها إلى قوة هجومية ضاربة، على أساس نظرته القائمة على أن استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لخدمة السياسة[16]. وكدلالة على أهمية سلاح الجو، تكفي الإشارة إلى أن هيئة الأركان العامة الإسرائيلية اعتمدت في كل الحروب ضد العرب على الطيران الحربي بشكل أساسي، مع إعطاء أهمية خاصة لسلاح المدرعات، الذي لن يكون ذا فعالية ما لم يوفر له غطاء جوي محكم. وقد كشفت حملة سيناء 1956، نقائص الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وفي ذلك ما تطرق إليه يهودا والاش (Yehuda Wallach)

، رئيس قسم العلوم الحربية في الكلية العسكرية بتل أبيب متحدثا عن الدروس التي استخلصتها القيادة العسكرية الإسرائيلية من حملة سيناء، بقوله: "لقد تولت الطائرات البريطانية والفرنسية حماية تقدم الجيش الإسرائيلي وتوغله في الأراضي المصرية، لذلك رأت القيادة الإسرائيلية منذ ذلك الحين ضرورة تعزيز سلاح طيرانها للدفاع عن نفسها في أي مناسبة أخرى ولحماية قواتها في أي عملية عسكرية قادمة. أما الدرس الثاني الذي تم استخلاصه، فقد كان ضرورة تقوية فرق الدبابات والآليات المصفحة في هذه المنطقة الصحراوية، على أن تدعمها فرق مشاة مدربة خصيصا للعمل في الصحراء، مع تموينها جميعا بواسطة أسراب طائرات الهيليكوبتر[17]. وفي نهاية سنة 1956 بدأت إسرائيل باستلهام التجربة الألمانية "الحرب الخاطفة"، حيث قررت هيئة أركان الجيش إعادة تشكيل قوات الدفاع وفق العقيدة الجديدة، فقامت بنقل فريق من صفوة سلاح المشاة والمظليين إلى سلاح المدرعات لإعادة تكوينهم وتدريبهم على هذا النوع من السلاح. ومع بداية سنة 1967 أصبح الجيش الإسرائيلي يعتمد كليا على التشكيلات

الميكانيكية المتحركة التي تتناسب والحرب الخاطفة وفق استراتيجية التقرب غير المباشر*. وفي ذلك ما أشار إليه الخبير الاستراتيجي هنري لورنس (Henry Laurens)، في أن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية اعتمدت في كل حروبها اللاحقة على التعاون بين سلاحي الطيران والمدرعات، وهو الخيار الذي يعتمد في مواجهة جيش متساو في القوة أو يفوق في الأفراد والعتاد[18]. كما أن استراتيجية الحرب الخاطفة التي تم تبنيها تستوجب امتلاك قوة جوية ذات فعالية ضاربة، ولا أدل على الأهمية التي أعطيت لسلاح الجو من تزايد الاعتماد عليه من حرب إلى أخرى. فإذا كانت حرب 1956 ضد مصر قد أدت بإسرائيل إلى إشراك ما مجموعه 126 طائرة موزعة كالتالي: ثلاث وأربعون (43) طائرة نفاثة، من أنواع عدة، 15 ميتيور (Meteor)، 22 أوراغون (Ouragon)، 16 ميستار04 (Mystère IV). وأربع وستون (64) مروحية من طرازات مختلفة، من بينها 25 موستانغ (Mustang)، 17 هارفارد (Harvard)، 16 موستيكو (Mosquito)، 02 ب-17 (B17)، بالإضافة إلى تسع عشرة (19) طائرة نقل من طرازين مختلفين، 03 نورأطلس (Nord-Atlas)، 16 داكوتا (Dakota). فإن هذا العدد ارتفع إلى مستويات قياسية في أعقاب حرب لبنان 1982، حيث أشركت إسرائيل خلالها حوالي ستمائة (600) طائرة من بينها طائرات ميراج (Mirages)، سكاي هوك (Sky Hawk)، فونتوم (Phantoms)، وطائرات كفير (Kfir) الإسرائيلية[19]. وفي هذا السياق كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تسعى دائما إلى الحصول على آخر تكنولوجيات الطيران الحربي، خاصة بالنسبة إلى الطائرات المقاتلة المعترضة والقاذفة، حيث استطاعت حكومة إسحاق رابين(Itzhak Rabin)، سنة 1994على سبيل المثال، الحصول من إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون(Bill Clinton)، على معاملة استثنائية في هذا المجال، تضمنت اقتناء، بأسعار تفضيلية لم تسبقها إليه أي دولة أخرى في العالم، عتادا استراتيجيا مماثلا لذلك المستعمل من طرف الجيش الأمريكي، المتمثل في 12 مطاردة من طراز أف15-أي (F15-I)، المعروفة بأنها من أحسن الطائرات القتالية في العالم، والمهيأة لحمل ذخائر نووية[20].

تدرك إسرائيل جيدا ميزة الاعتماد على القوات الجوية، فهي أكثر مصداقية وأقل تكلفة، حيث سمحت لها على مر تاريخها بصرف خصومها عن أهدافهم العدائية، وسمحت لها بالوصول إلى أهداف بعيدة، منها تدمير مفاعل أوزيراك العراقي في07 جوان1981، وكذا استهداف المقر العام للمركزية الفلسطينية بتونس في أكتوبر 1985.

يؤكد الخبراء العسكريون أن أكبر معضلة واجهت إسرائيل بشأن هذا الخيار هو ضيق مجالها الجوي. ولتوضيح ذلك تكفي الإشارة إلى أن مساحتها لا تتعدى 21500 كلم^2، لترتفع هذه المساحة إلى 29500 كلم^2، إذا احتسبنا الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن المسافة بين أقصى نقطة في شمالها وهي منطقة ميتولا (Metula) على الحدود مع لبنان، وأقصى نقطة في جنوبها وهي منطقة إيلات(Eillat) على خليج العقبة لا تتعدى 470 كلم، بينما المسافة الفاصلة بين نتانيا(Netanya) الإسرائيلية على ساحل البحر الأبيض المتوسط ومدينة طولكرم(Tulkarem) الفلسطينية بالضفة الغربية لا تتعدى 14كلم. ويبدو من خلال هذه الحقائق أن المساحة المتوفرة لدى إسرائيل هي أقل بكثير من المجال المطلوب لتدريب الطيارين على طائرات القتال، ولإجراء المناورات على

أهداف مفترضة، وكذا محاكاة بعض الأهداف قبل شن الهجوم عليها، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي تعرفه صناعة الطائرات، حيث جاوزت الطائرات الحديثة سرعة الصوت، كما أن صغر مساحة إسرائيل وتقارب قواعدها الاستراتيجية جعل هذه الأخيرة في مرمى نيران القوات المعادية، حيث تتمركز المطارات المدنية التي يوجد على رأسها مطار اللد بن غوريون (Lod–Ben Gourion) في رقعة ضيقة، لا تبعد سوى عدة كيلومترات عن الخط الأخضر. فيما تتواجد القواعد الجوية العسكرية في صحراء النقب (Néguev) التي اختيرت على أساس بعدها عن مناطق الحدود التي هي في الغالب مناطق مواجهات سواء مع الجيوش العربية النظامية أم مع شبكات المقاومة، إلا أن ظهور الصواريخ البالستية أفقدها هذه الميزة.

نهاية الحرب الباردة وتداعياتها على العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

رغم تراجع التهديدات الخارجية والتحولات الإيجابية في النسق الدولي لصالح إسرائيل في بداية التسعينيات، إلا أن هذه التطورات لم تؤثر في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي وضع متغير الأمن ضمن الأهداف العليا والاستراتيجية[21]. ففي خضم التطورات التي شهدتها البيئة الداخلية والإقليمية الإسرائيلية في هذه المرحلة، بدأت الدوائر الاستراتيجية الإسرائيلية في عملية مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية في ظل الإدراكات الجديدة لمصادر الخطر بعد الثغرات التي ضربت في العمق هذه الاستراتيجية، خاصة ما تعلق منها أثناء مواجهة حرب العصابات في الأحياء والشوارع والمواجهة المباشرة مع الفلسطينيين في ظل تواجد المدنيين والمنشآت المدنية، وكذا خلال الحرب على جنوب لبنان ضد عناصر المقاومة الإسلامية المسلحة التابعة لحزب الله، والتي شككت في التفوق العسكري للجيش الإسرائيلي، وذلك بدفع وحداته إلى خوض حروب لم يعهدها من قبل. وهي تتناقض كلية مع تكوينه الذي يركز على الحروب النظامية، بالإضافة إلى تجربة القصف الصاروخي للعمق الإسرائيلي من طرف الجيش العراقي بصواريخ سكود– بي (Scud– B) إبان حرب الخليج الثانية، حيث باتت هذه التهديدات تعرض الدولة الإسرائيلية للخطر، لا سيما بعد فشل قوات الدفاع الإسرائيلية في تحقيق أي تقدم في المواجهات مع الفلسطينيين وعناصر حزب الله وإخفاق الدفاعات الأرضية، البحرية والجوية الإسرائيلية والأمريكية على السواء، في مسعاها للعثور على منصات إطلاق الصواريخ العراقية وتدميرها، مما أفرز شعورا عاما بالارتباك. كشف الخبير الإسرائيلي أنتوني كوردزمان (Anthony، H. Cordesman)

عن أهم التحديات التي واجهت دولة إسرائيل في هذه المرحلة، والتي تمثلت حسبه في[22]:

أ–لا يمكن لإسرائيل أن تتحمل حرب استنزاف طويلة أو حربا تكبدها خسائر بشرية عالية.

ب–يجب على إسرائيل أن تحافظ على درجة من التفوق النوعي على معظم التهديدات المحتملة، وذلك لردع العدوان وتأكيد أن أي حرب تنشأ يجب أن تكسبها بسرعة وبحسم.

ت–لا يمكن للأمن الإسرائيلي أن يعتمد أساسا على مواقف الدول الأخرى، ولا يمكن السماح بتهديد محتمل أن يعمل في بيئة يمكن فيها تدمير إسرائيل.

ث–يجب أن تكون إسرائيل قادرة على تحقيق نتائج حاسمة في أي صراع رئيسي، قبل أن تتمكن القوى الخارجية من التدخل.

ج-يجب على إسرائيل أن تخطط وتعمل على هزيمة التهديد الأكثر احتمالا، وألا تهمل خطورة قوات عربية موحدة.

وقد نتج عن هذه الإدراكات الجديدة، أن بدأت هذه الدوائر كما أسلفنا في عملية مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، حيث تم تشكيل لجنة واسعة ضمت في عضويتها خبراء من مؤسسة الجيش ولجنتي الخارجية والأمن بالكنيست الإسرائيلي وخبراء من مراكز الدراسات الاستراتيجية. وقد خلصت هذه اللجنة في تعاطيها مع تطورات هذه المرحلة، إلى أنه لم يعد من الممكن الاستمرار في زيادة القوة العسكرية من الناحية العددية – الكمية وضرورة التركيز على الجانب النوعي.

ومع تولي حكومة حزب العمل بقيادة إسحاق رابين (Itzhak Rabin)، (1992-1996) ثم شمعون بيريز (Shimon Peres)، بعد اغتيال الأول، تم الأخذ بهذه التوصيات، حيث تجلت في الخطة العشرية (1992-2002)، التي اعتمدت لتحديث الجيش وتطويره على أساس احترافي والاتجاه نحو بلورة استراتيجية عملياتية أكثر واقعية، تقوم على تخفيض حجم قوات الجيش ورفع مستوى كفاءته وتدعميه بأنواع أكثر تطورا من الأسلحة وتلبية احتياجاته الميدانية لتمكينه من امتلاك القدرة على التصدي للتهديدات الاستراتيجية[23]. خلال هذه المرحلة لم يكن سلاح البحرية بمنأى عن الاهتمامات الاستراتيجية الإسرائيلية، حيث أخذ هذا البعد يتعاظم في الإدراك الإسرائيلي، وإن كان بعض المختصين يرجعون الاهتمام الإسرائيلي بتوظيف هذا النوع من السلاح إلى ما بعد حرب جوان 1967 مباشرة، إلا أن ظهور خطر الصواريخ البالستية ومخاطر أسلحة الدمار الشامل في بداية التسعينيات جعلته يحتل مكانة متقدمة، بعد أن أصبح ينظر إليه كميدان لضربات استراتيجية بعيدة المدى[24].

رغم انخراط إسرائيل في مسار التسوية السلمية مع جوارها العربي بعد حرب الخليج الثانية، إلا أن ذلك لم يثنها عن مواصلة سياسة الردع، التي تقضي كما أسلفنا بالاحتفاظ بقدرات عسكرية متميزة تفوق ما تحوزه الدول العربية مجتمعة، وتذكير هذه الأخيرة بالثمن الذي سوف تدفعه إن هي أقدمت على استهداف الأمن الإسرائيلي. فقد جاءت عملية استهداف العمق الإسرائيلي بالصواريخ البالستية من قبل الجيش العراقي وتنامي القدرات العسكرية لدول الجوار لاسيما سوريا ومصر اللتين تملكان أسلحة تعد من أحدث الأسلحة التي يتم إنتاجها في العالم سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أم روسيا الاتحادية أم الصين الشعبية، لتشكك في القدرة العسكرية الإسرائيلية وتضع استراتيجيتها القائمة على الردع في المحك، مما تطلب تكثيف الجهود لتجاوز هذا الوضع، وعاد معه البعد الأمني ليحتل الصدارة في الأهداف العليا الإسرائيلية.

كان قلق إسرائيل واضحا جدا من تنامي القدرات العسكرية السورية في بداية تسعينيات القرن الماضي، وهذا ما نلمسه من التصريح الذي أدلى به مدير فرع الاستخبارات في جيش الدفاع الإسرائيلي أوري ساغي (Uri Sagui)، في شهر أفريل 1993، قائلا: "في المجال التقليدي حسنت سوريا- ولا تزال تحسن- أسطولها من الدبابات بصورة مثيرة للإعجاب جدا، وإذا ما تمكنت وعندما تكمل صفقات المشتريات التي تم توقيعها فإن جميع فرقها المدرعة ستجهز بأحدث نماذج دبابات ت-72(T-72)، واليوم لدى سوريا ما يتجاوز أربعة آلاف (4000) دبابة وثلاثمائة (300) سبطانة مدفعية ذاتية الحركة، التي توفر لها قدرة

هجومية معززة في المعارك البرية"[25]. وما أقلق إسرائيل أكثر هو تجديد الاتفاق الاستراتيجي السوري – اليوناني سنة 1995، والذي يجعل القوات الجوية السورية في مأمن من الضربة الاستباقية الإسرائيلية القاصمة، مما يتيح لها الفرصة للقيام بالضربة الثانية الانتقامية، هذا الأمر وضع الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين أمام مهمة تطوير استراتيجية بلادهم لتتلاءم وحجم التهديدات الجديدة.

وانطلاقا من هذا الواقع، تبنت إسرائيل إلى جانب مسار السلام الإبقاء على خيار الردع، حيث عبر عن هذا التوجه رئيس الحكومة الأسبق وزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو (Benyamin Netanyahu)، قائلا: "إن السلام بين إسرائيل وجاراتها هو سلام ردع، ويعتمد تحقيقه بصورة مباشرة على قدرة إسرائيل على الردع، فكلما بدت إسرائيل أقوى أبدى العرب موافقتهم على إبرام سلام معها"[26]. ولم تكن إيران بمنأى عن هذا الإدراك، حيث شكلت قوتها المتعاظمة جانبا من استراتيجية الردع الإسرائيلية الجديدة، حيث جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي سابق الذكر، خلال زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أن: "إسرائيل تتابع تطورات الأوضاع العسكرية في إيران، وأنها تطور قوة الردع المناسبة لمواجهة هذا الخطر الجدي"[27].

الخطر الإيراني حسب طرح دان مريدور وزير أجهزة الاستخبارات الإسرائيلي مرده إلى أن أي انتصار إيراني سيكون معناه التأثير على توازن القوى، وقد يؤدي ذلك إلى زعزعة وضع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وزعزعة مبدإ عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تسعى أيضا دول في المنطقة مثل مصر والسعودية إلى اكتساب قدرات نووية عسكرية، فمن شأن ذلك أن يؤثر على الأنظمة العربية المعتدلة، كما سيعزز ذلك من مكانة القوى الإسلامية المعادية للغرب. وهذا يعني كذلك بالنسبة إلى إسرائيل منح منظمة حزب الله وحركة حماس الكثير من التعزيز وبالتالي الرعب سيسيطر على حلبة الأحداث"[28]. وفي إشارته إلى كيفية الحفاظ على استراتيجية الردع وتدعيمها، أشار هذا الأخير إلى أن قدرة بلاده لتحقيق ذلك يعتمد على ثلاثة عناصر، هي[29]:

أ–قوتها العسكرية.

ب–المدة الزمنية للإنذار المبكر... لتمكينها من تعبئة قوات الاحتياط.

ت–الحد الأدنى من المساحة المطلوبة للجيش الإسرائيلي كي يستطيع الانتشار لمواجهة أي خطر محتمل.

انصب عمل الخبراء الإسرائيليين على العمل للوصول إلى استراتيجية دفاعية فاعلة تجنب إسرائيل خطر المواجهة المباشرة، وكذا خطر الصواريخ البالستية المحتملة من بيئتها الإقليمية، خاصة في ظل القصور الذي ميز الإجراءات الأمنية الإسرائيلية إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987– 1993)، وكذا أثناء حرب الخليج الثانية بعد استهداف العمق الإسرائيلي بصواريخ سكود (scud) العراقية كما سلف ذكره. وسرعان ما اتضحت معالم استراتيجية أمنية جديدة، كشف عنها المستشار الخاص لوزير الدفاع الإسرائيلي وأحد كبار ضباط سلاح الجو الجنرال ديفيد عيفري (David Ivry)، في مؤتمر عقد بتاريخ 01 جويلية 1998، حول مستقبل القوة الجوية، حيث عدد خمس سبل لحماية إسرائيل من خطر الصواريخ البالستية، وهي[30]:

أ–الاستخبارات.

ب–الإنذار المبكر.

ت–الدفاع المدني.

ث–الدفاع الإيجابي.

ج–الاعتراض في مرحلة الانطلاق.

ولوضع هذه الاستراتيجية العسكرية موضع التنفيذ، كان لا بد من البحث عن نقاط ارتكاز قريبة من مصادر الخطر، تسمح بالمراقبة الدائمة وعن كثب لكل ما من شأنه أن يشكل تهديدا لأمن إسرائيل. وكانت تركيا تمثل الخيار الأمثل خاصة بعد أن كشفت هذه الأخيرة عن حاجتها للمساعدة الإسرائيلية في ظل عقيدتها الأمنية الجديدة. كما أدخلت إسرائيل إلى سلاحها البحري ابتداء من سنة 1998 غواصات قاذفة للصواريخ بعيدة المدى ألمانية الصنع من طراز " دلفين ". الأمر، الذي مكنها لأول مرة من تفادي الضربة الأولى القاصمة سواء بطريقة تقليدية أم غير تقليدية، وأصبح بمقدورها الرد الانتقامي بنيران مدمرة، ومن مسافة بعيدة على أي هجوم مفاجئ ومن أي خصم كان في المنطقة[31].

ورغم محاولات إسرائيل سد الثغرات التي تعاني منها استراتيجيتها الأمنية إلا أنها أثبتت عجزا واضحا عند مواجهة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث تراجع معها مبدأ الحدود الآمنة بعد تهديدها للعمق الداخلي وازدياد خطر توسع العمليات العدائية إلى الداخل الإسرائيلي مع تراجع إمكانية استخدام القوة العسكرية في الأوساط الحضرية المأهولة بالسكان. كما أثرت عمليات المقاومة الإسلامية هي الأخرى في مفهوم الحرب الخاطفة والحاسمة في الوقت نفسه وظهور الحرب طويلة الأمد والمواجهة المباشرة على الأرض.

تعرضت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية لانتقادات حادة بعد التطورات التي أعقبت المواجهات مع المقاومة اللبنانية والفلسطينيين، اضطرت على إثرها إسرائيل إلى تغيير تعاملها مع الفلسطينيين، حيث ظهر ما أطلق عليه إدارة الصراع مكان حل الصراع مع الفلسطينيين. وظهرت الحاجة إلى تطوير ودعم القدرات العسكرية الإسرائيلية بشكل يسمح بوضع حد للمشاكل الأمنية الداخلية، كما ظهرت فكرة فصل أراضي السلطة الفلسطينية عن إسرائيل والتي تبلورت لاحقا بفكرة إقامة جدار فاصل[32].

تطورات العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد 11 سبتمبر 2001:

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 حافزا للإسرائيليين لإظهار مؤازرتهم للأمريكيين في حربهم على الإرهاب، كما شكلت لهم فرصة لمراجعة استراتيجيتهم العسكرية. فقد ألقت الأخطار المتنامية الناتجة عن التطورات في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل بثقلها على الخبراء الأمنيين والعسكريين، وبات معه تحيين الاستراتيجية العسكرية مع هذه التطورات وإيجاد بدائل ووسائل جديدة للتصدي لها أكثر من ضرورة. فالتطورات التي فرضتها المنظمات المتطرفة العابرة للحدود وتنامي تأثيرها وكذا تنامي دور قوى عسكرية غير نظامية في الكثير من دول الجوار في ظل غياب سلطة مركزية قوية لاسيما في لبنان، وأراضي السلطة الفلسطينية وتمسكها بالطرح المنادي بتدمير إسرائيل، أصبح من أكثر الأخطار التي باتت تهدد إسرائيل. لاسيما، وأن هذا الطرح يلقى تجاوبا كبيرا في الأوساط الشعبية العربية والإسلامية على السواء، بالإضافة إلى مساعي دول مجاورة معادية على غرار سوريا وإيران إلى الحصول على أسلحة غير تقليدية غير معلنة. وإذا كانت هذه الظروف قد مهدت لعودة اليمين الإسرائيلي إلى الحكم فإنها سمحت مرة أخرى بعودة فكرة مركزية الأمن بقوة وأصبحت تتصدر جميع النقاشات بين فواعل المجتمع الإسرائيلي، وظهرت معها ضرورة مراجعة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

وفي ظل تزايد التهديدات على جميع المستويات تبنت إسرائيل نظرية الأمن المطلق التي تعني الحق في الدفاع عن المصالح والأمن الإسرائيلي في أي مكان وأي زمان وبأي إجراءات ووسائل ممكنة وضد أي أهداف[33].

بعد الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003، اتجهت إسرائيل إلى بناء شبكة إنذار مبكر وتدعيم القدرات الاستخباراتية بعد الدروس التي استخلصتها من هذه الحرب، التي شاركت فيها بقوات خاصة شمال العراق، وكان لها دور استخباراتي كبير[34]. وقد تبنت إسرائيل خلالها استراتيجية جديدة سميت بـ"الصدمة والرعب". وهي مأخوذة عن الاستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق، والتي تقوم على الاستخدام المكثف وفي آن واحد لجميع أنواع الأسلحة وبشكل مفاجئ، وذلك لترهيب خصمها المباشر وجميع خصومها في المنطقة لاسيما دول الممانعة وحلفائهم من الحركات المتطرفة الرافضة لعملية السلام. إلا أن الحرب على لبنان سنة 2006 لتعقب عناصر حزب الله وتدمير قدراته العسكرية، كشفت من جديد خللا كبيرا في استراتيجية الردع ونقل المعركة إلى أرض العدو وحسمها بأقصى سرعة ممكنة، وهي من الركائز الأساسية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية.

بعد تقرير لجنة فينوغراد (winograd) التي وصفت هذه الحرب بالإخفاق على المستويين السياسي والعسكري، اتجهت إسرائيل إلى تبني استراتيجية جديدة تراجعت بمقتضاها عن فكرة تقليص عدد قواتها واتجهت نحو تعزيز سلاحي المشاة والمدرعات والاعتماد على قوات الاحتياط وبناء منظومة دفاعية فعالة لاعتراض الصواريخ من الأنواع كافة[35]. وقد أفرزت هذه المراجعة ظهور خطة (تيفين) في سبتمبر 2007، والتي تقوم على:

أ-الاحتفاظ ببنية وحجم وتشكيلات الجيش الإسرائيلي

ب-تطوير قوة الردع

ت-تطوير قدرة المناورة البرية

ث-تعزيز القدرة الدفاعية

ج-المحافظة على التفوق النوعي

ح-تعزيز القدرة على نقل المعركة إلى أرض الأعداء.

ورغم محاولات إسرائيل تجاوز الأخطاء السابقة وتكييف استراتيجيتها مع الواقع الجديد، إلا أنها أظهرت عجزا كبيرا خلال حربها على غزة(2008-2009)، حيث كشفت حدود القدرة الإسرائيلية ومحدودية تحويل التفوق العسكري إلى انتصار ساحق على الأرض. فلم تستطع فرض منطقها في الحرب، حيث عجزت عن نقل الحرب إلى قطاع غزة، ولم تستطع كذلك وقف إطلاق الصواريخ على أراضيها، رغم الدمار الذي ألحقته بالبنية التحتية في قطاع غزة وأنواع الأسلحة الفتاكة التي استعملتها بما فيها المحرمة دوليا. وأصبح معه إعادة النظر في الاستراتيجية الأمنية أكثر من ضرورة لتجاوز هذه المعضلة.

وبالموازاة مع قلقها الشديد من الحروب اللاتماثلية وما تشكله الجماعات المتطرفة من خطر على أمنها القومي، ظلت إسرائيل متخوفة من التقدم الذي أحرزته منظومات التسلح في الدول المجاورة، واكتساب هذه الأخيرة للتكنولوجيا العسكرية الحديثة المرتبطة بالأنظمة المعلوماتية، لاسيما أنظمة الصواريخ، سلاح الطيران من دون طيار، التكنولوجية النووية والتشويش الإلكتروني. فاتجهت ابتداء من سنة 2009 إلى إدخال الحرب الإلكترونية إلى عقيدتها العسكرية،

فقامت بتأسيس مركزا للمخابرات المعلوماتية وتشفير المعرفة تحت تسمية (Matzou). وفي 18 ماي 2011، أنشأت "فرقة العمل الوطني"، وهي وكالة وطنية، من ضمن أهدافها شن حروب إلكترونية ضد المنشآت البحثية الحيوية التابعة لأعدائها بالمنطقة[36]. وكان أول تطبيق عملي لها هو استهداف المنشآت النووية الإيرانية في بداية سنة 2012، حيث استطاعت تعطيل وتأخير المشروع النووي الإيراني.

تحديات الحراك الشعبي العربي:

في أعقاب النقاشات بين النخب الإسرائيلية حول صياغة استراتيجية جديدة تتلاءم والتحديات الجديدة بشقيها التقليدي والحديث، ظهر مع حلول سنة 2011 حراك شعبي عربي مطالبا بإحداث تغييرات في نظم الحكم العربية، سرعان ما انتقل إلى أهم دولتين من دول الطوق وهما مصروسوريا. وقد شكلت هذه التطورات صدمة لإسرائيل بعد أن نعمت بالاستقرار مع هاتين الدولتين لمدة قاربت أربعة عقود كاملة. وكان من تداعيات هذا الحراك تفاقم عزلتها في المنطقة بعد انهيار الحليف المصري (نظام محمد حسني مبارك)، وصعود تأثير التيارات الإسلامية في تونس، وليبيا، والأردن، وقطاع غزة (فلسطين)، بالإضافة إلى تزايد نشاط الحركات الإسلامية المتطرفة في سيناء المصرية (أنصار بيت المقدس) وتنظيم داعش في سوريا والعراق. ورغم استبعاد قيام حرب كلاسيكية شاملة مع الدول العربية بسبب انشغال هذه الأخيرة بمشاكلها الداخلية، إلا أن انعكاسات هذه الأخيرة باتت واضحة على الأمن الإسرائيلي، فقد تصاعدت حدة الغموض في جوار الدولة العبرية وأضفت مزيدا من التعقيد على الأخطار التي تهددها، لاسيما بعد تدخل إيران وحزب الله إلى جانب النظام السوري.

وفي ظل هذه البيئة المضطربة اتجهت النخب الإسرائيلية لدراسة انعكاسات هذه التطورات على الأمن الإسرائيلي، لاسيما وأنها تزامنت مع تجميد تحالفها مع تركيا والمواجهة المحتملة مع إيران، التي قطعت أشواطا كبيرة في برنامجها النووي وامتلاكها أنظمة صاروخية ضاربة قادرة على بلوغ العمق الإسرائيلي، بالإضافة إلى الحرب المفتوحة على كل الاحتمالات مع حزب الله جنوب لبنان وحماس في قطاع غزة، والتخوف من إمكانية انتقال الحراك الشعبي إلى الأردن الذي يعاني هشاشة كبيرة في بيئته الداخلية. ومع إدراك هذه النخب لخطورة هذه التطورات التي جعلت إسرائيل تنتقل من وضع متحكم فيه إلى وضع تعددت فيه المخاطر ومن كل الجبهات، وضع يتسم بصعوبة التنبؤ بالخصم وتاريخ ومكان المواجهة بالإضافة إلى شكل الحرب والاحتياطات الواجب اتخاذها، اتجهت نحو تعميق تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، كما تبنت فكرة مراجعة الاستراتيجية الأمنية من جديد لتكون في مستوى هذه التحديات وتكون كفيلة بمواجهة كل الاحتمالات.

شهدت الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تركيزا كبيرا على الثوابت المركزية التي قامت عليها، وهذا يعني العودة إلى نفس المفاهيم الاستراتيجية التي وضعتها إسرائيل في حربها الأولى مع العرب سنة 1948، وهي[37]:

أ-المواجهة على جبهات متعددة.

ب-توجيه ضربات قوية وموجعة إلى العدو.

ت-امتلاك القدرة على توجيه ضربات من بعيد.

ث-امتلاك أفضلية توجيه الضربة الأولى المفاجئة وفي الوقت المناسب.

ج-التعبئة السريعة للقوات المسلحة.

ح–نقل المعارك إلى أرض العدو.

خ–معاقبة العدو حتى لا يعود مجددا إلى الحرب.

أضفت التحولات في البيئة الإقليمية لإسرائيل مزيدا من النشاط والحركية على الاستراتجية الأمنية الإسرائيلية، ولو أنها لم ترغمها على إدخال تغييرات جذرية على عقيدتها العسكرية، إلا أنها أجبرتها على التعاطي مع الأخطار الجديدة باتباع استراتيجة مزجت فيها بين المواجهات العسكرية الكلاسيكية مع الجيوش العربية النظامية، والمواجهات اللاتماثلية مع قوى دون دولاتية مثل حماس الفلسطينية، وحزب الله اللبناني، وتلك المحتملة مع أنصار بيت المقدس شمال سيناء والجماعات الراديكالية المتواجدة في سوريا مثل داعش وجبهة النصرة. وبكل تأكيد فإن هذه التحولات تتطلب المزيد من الموارد المالية، فإعادة توزيع ونشر قوات الدفاع بأفرادها وعتادها على كل الجبهات، والإجراءات الاحترازية التي قررتها الحكومة الإسرائيلية، من مثل بناء جدار عازل على الحدود مع مصر، وآخر على الحدود مع سوريا لمنع تسلل المقاتلين وتهريب السلاح إلى الأراضي المحتلة وقطاع غزة، من شأنها التأثير على أداء الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ثم على جاذبية الأرض المقدسة، وفي ذلك ما صرح به رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي بني جونس قائلا: " إن التحولات التي يشهدها العالم العربي توجب تخصيص موازنات إضافية للجيش، معتبرا أن هذه التحولات فاقمت من مستوى التهديدات وحجمها على كل الجبهات"[38].

من المؤكد أن الغموض وعدم اليقين في المحيط الإقليمي الإسرائيلي وكثافة التهديدات التي تحيط بأمنها القومي سيؤدي إلى المزيد من العدوانية في الاستراتيجية الإسرائيلية. لكن من المؤكد كذلك، أن الحركية التي طرأت على البيئة الداخلية لإسرائيل، والتغيرات الكبيرة التي عرفتها بيئتها الإقليمية طيلة السنوات الماضية، لن يسمح بتفعيل الاستراتيجية الجديدة من دون مواجهة متاعب. ففي ظل الانقسامات الداخلية بين مختلف فواعل المجتمع الإسرائيلي، ونفور الشباب من الخدمة الإلزامية، وغياب تلك الصورة النمطية المبجلة للقادة الإسرائيليين بفعل تورط معظمهم في فضائح فساد. بالإضافة إلى أن التركيز في الاستراتيجيات الأمنية السابقة (منذ حرب 1956) على سلاح الجو والأنظمة الصاروخية والردع النووي، كشفت عن قصور كبير خلال حروب إسرائيل الجديدة، لاسيما أثناء مواجهة الانتفاضات الفلسطينية، والحرب على حزب الله في جنوب لبنان وعلى المقاومة الإسلامية في قطاع غزة. هذه القوى المسلحة وإن كانت ليست في مستوى الجيش الإسرائيلي إلا أنها تملك القدرة على تهديد وضرب المصالح الإسرائيلية.

الخاتمة:

أثبتت إسرائيل على مدار ستة عقود ونيف من قيامها، قدرة كبيرة على التعاطي مع المستجدات وعلى تكييف استراتيجياتها الأمنية مع التطورات التي ما فتئت تبرز في بيئتها الإقليمية، بعدما تبنت مفهوما أمنيا مرنا كأساس لعقيدتها العسكرية. وكانت في كل مرة تقوم بصياغة استراتيجية جديدة إلا وتسد من خلالها الثغرات التي ميزت سابقتها وتكون في مستوى التحديات الجديدة ساحبة بذلك جميع الأوراق من خصومها، الذين أثبتوا على مدار سنوات الصراع معها مدى قصر نظرهم وغياب فكر استراتيجي واع يكون كفيلا بمواجهتها والتصدي لمخططاتها. فهل للحراك الشعبي الجديد أن يأتي بجديد ويغير معه قواعد اللعبة ويعيد تشكيل ميزان قوى جديد مغاير تماما لما ألفته منطقة الشرق الأوسط؟

الهوامش

(1)عبد الوهاب، الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية** (الجزء الثالث). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1997، ص150-151.

* اسم ثائر يهودي ضد الإمبراطورية الرومانية .

(2)أحمد، إبراهيم محمود، "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، القدرات والأدوار والإستراتيجية العسكرية". في، د. عماد، جاد وآخرون، **من داخل إسرائيل الآن ومنذ نصف قرن**.ط1. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2002، ص342.

(3)عبد الوهاب، الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية (الجزء السابع). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994، ص 39-40.

(4) Frédéric Encel, « l'armée israelienne et ses spécificités geopolitique » **Herodote**,n 116,janvier-mars 2005,p133.

(5) Frederic,Encel-François,thual,**géopolitique d'israel**. Paris : édition du seuil, 2004, p395

(6)عبد الوهاب، الكيالي وآخرون: **الموسوعة السياسية** (الجزء الأول). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 03، 1996، ص 150.

(7)عبد الوهاب، الكيالي وآخرون: **الموسوعة السياسية** (الجزء الخامس). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 03، 1991، ص 583.

(8)فايز، سارة، "المؤسسة العسكرية والمجتمع الإسرائيلي". **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 223 – 224، أكتوبر/ نوفمبر 1991، ص 65.

(9)عبد الوهاب، الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية** (الجزء الثاني). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 03، 1997، ص 49.

(10) Jean-François,Daguzan," le nucléaire israélien et la stabilité du proche – orient". **Maghreb – Machrek**, N°180, été 2004, p84.

(11) David, Rodman," israel's national security doctrine: an introductory overview". **Middle East review of internationalaffairs**, vol5, n°3, September 2001.

www. gloria-center. org/meria/2001/09/rodman. pdf

(12)أنظر:

-بسام، العسلي، **المذاهب العسكرية في العالم (دراسات مقارنة)**، ط 1. بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص 164 -171.

-لورانس، ماير، **اسرائيل الأن صورة بلد مضطرب** (ترجمة: مصطفى، الرز). القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997، ص 235-236.

(13)السيد، ولد أباه – منير، شفيق، **مستقبل إسرائيل**، ط1. دمشق: دار الفكر، 2001، ص73.

(14) أحمد، إبراهيم محمود، " المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، القدرات والأدوار والإستراتيجية العسكرية". في، د. عماد، جاد وآخرون، **من داخل إسرائيل، الآن ومنذ نصف قرن**، ط1. مرجع سابق، ص385.

(15)دافيد بن غوريون، شخصية لها وزنها في التاريخ الإسرائيلي، ولد في 16 أكتوبر 1886 وتوفي في 01 ديسمبر 1973، سامم بفعالية كبيرة في قيام دولة إسرائيل، تقلد منصب رئيس الوزراء في أول حكومة إسرائيلية.

(16)أمين، هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط**، ط1. بيروت: دار الشروق، 1991، ص55.

(17)هيثم، الكيلاني، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969، ص173.

* إستراتيجية تتجنب مواقع العدو القوية والمحصنة وتستهدف المواقع الضعيفة لاختراقها والنفاذ منها، أدخلها الجنرال ييغال يادين في منامج تدريب الهاغاناه وطبقها في هجومه على الجبهة المصرية خلال حرب 1948 .

(18) Henry,Laurens,**paix et guerre au moyen –**

orient,l'orient arabe et le monde de 1915 à nos jours,2ème édition. Paris : Armand Colin, 2005, p240.

(19) - Frédéric,Encel – François,Thual,**Géopolitique d'Israël**. Op. Cit, p64-65.

(20) Frédéric, Encel – François ،Thual," Israël,le salut par les airs". **Hérodote**, N°114,3ème trimestre 2004, p53.

(21) Max,Abrams," A window of opportunity for israel ? ". **middle east quarterly**,summer 2003. Http: //www. meforum.org/540/a-window-of-opportunity-for- Israel.

(22) أنتوني، كوردزمان، **بعد العاصفة**. القامرة: دار الهلال، 1994، ص228.

(23) أحمد، إبراهيم محمود، " المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، القدرات والأدوار والإستيراتيجية العسكرية ". في، د. عماد، جاد وآخرون، **من داخل إسرائيل الآن ومنذ نصف قرن**. مرجع سابق، ص ص347-348.

(24)Efraim ،Inber ،**The israeli- Turkish entente**. London: king's college london mediterranean studies, 2001, p50.

(25)دوري، غولد، " ضبط التسلح، منظور إسرائيلي". في، دوري، غولد وآخرون، **ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط، البحث عن أرضية مشتركة** (ترجمة: محمد، زمير دياب). مرجع سابق، 1995، ص64.

(26)عفيف، عثمان، " دور العامل النووي الإسرائيلي في المنطقة". **شؤون الأوسط**، العدد 102، ربيع 2001 ص278.

(27) إبراهيم، عبد الكريم، "إسرائيل ومسألة التسلح في المنطقة". **شؤون الأوسط**، العدد 106، ربيع2002، ص96.

(28) أحمد، الغريب، **مؤتمر أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي: التحديات الأمنية في القرن ال 21 والمصالح الاستراتيجية التي تواجه إسرائيل**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. على الرابط، آخر زيارة

Http: //www. alzaytouna. net/permalink/1051. html 06/07/2013

(29)بنيامينن، ناتنياهو، **مكان تحت الشمس**. دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1996، ص ص63-64.

(30) محمود، عزمي، " الإمكانات العسكرية الإسرائيلية". في، " العرب في مواجهة إسرائيل، الإمكانات الإسرائيلية" (ملف العدد). **المستقبل العربي**، العدد 258، أوت 2000، ص 149.

(31) Nicolas,Ténéze,"Les Doctrines de Dissuasion d'une Puissance Atypique: Israel". Dans,**Israel et son Armée: - Societé et Stratégie à l'heure des ruptures**. Etudes de l'irsm, n 03, mai 2010, p. 181.

(32) مشروع الجدار العازل طرح لأول مرة في 1923/11/04 من قبل الصهيوني المتطرف فلاديمير جابوتنسكي تحت تسمية السور الحديدي، ثم أعيد طرحه من قبل بنحاس سابير وزير المالية الإسرائيلي آنذاك، ثم عادت وتجددت الفكرة سنة 1994 على يد موشيه شاحاك (قائد الشرطة الإسرائيلية)، ليتقدم آفي ديختر في فيفري 2002(رئيس جهاز الشاباك) بخطة لإقامة عائق مادي يفصل الأراضي الفلسطينية عن إسرائيل، فتبناها أرئيل شارون (رئيس الوزراء) رفقة وزير دفاعه بنيامين أليعازر في أفريل 2002، وبدأ في تنفيذ الفكرة في 16جوان من نفس السنة، للمزيد من الإطلاع، أنظر:

-أسعد زروق، **إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**. بيروت، دار الحمراء للطباعة والنشر والتوثيق والتوزيع، ط4، 2003، ص 394.

-مركز دراسات الشرق الأوسط (تقرير)، "الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية" (التقرير رقم 12). عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2002، ص 23.

(33)اللواء موسى حداد، ندوة إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام 2015. **مركز سياسات الشرق الأوسط**، على الرابط الإلكتروني: آخر زيارة 2013/07/06

Http: //www. mesc. com. jc/ia/ia-sem/ia_sem_1. html

(34)سرمات إركمان، " عما تبحث إسرائيل في شمال العراق؟ في،

هيرش، جودمان وآخرون، **الدور الاسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق**. ط 01. (ترجمة، أحمد أبو هدبة). دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، 2005، ص 177-178.

(35)ماجد كيالي، "تحولات الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية". الجزيرة نت، الجمعة 1430/06/11 الموافق لـ 2009/06/05.

(36)مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "انعكاسات الاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني على القضية الفلسطينية". **تقدير استراتيجي (63)**، ديسمبر 2013. على الرابط الإلكتروني، آخر زيارة 2014/01/22

http://www.alzaytouna. net/ permalink/ 57245. html .

(37) Pierre, Razoux, Tsahal sur tous les fronts, l'armée israélienne dans l'insertitude stratégique. Paris, IfrI, Focus **stratégique** ،n° 45, juillet 2013, p. 19.

(38)صالح، النعيمي، **نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية**. الدوحة، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (سلسلة تقييم حالة)، 2011، ص 04.